أيلول 2023

مجموعة من الأطفال يلعبون أمام مؤسسة أهلية فلسطينية تمّ إغلاقها في البلدة القديمة

ورقة حقائق

التحديات التي تواجه المؤسسات الأهلية في القدس الشرقية

في أعقاب احتلال مدينة القدس عام 1967، وجدت العديد من المؤسسات الفلسطينية نفسها تحت تهديد الإغلاق القسري من قبل السلطات الإسرائيلية.

فمنذ عام 1967، تم **إغلاق أكثر من 100 مؤسسة غير حكومية فلسطينية.** ويأتي الأساس القانوني لهذه السياسة بموجب اللائحة 119 للدفاع (الطوارئ)، وهو قانون تم تبنّيه من عهد الانتداب البريطاني في فلسطين. وكثيراً ما بررت إسرائيل إجراءاتها ضد المؤسسات الأهلية الفلسطينية بذريعة المخاوف الأمنية بحجة ان بعض المؤسسات أو الأفراد قد يشاركوا في أنشطة تُشكّل تهديدًا للمواطنين في دولة الاحتلال أو الأمن القومي. وفي بعض الحالات، قد تتهم السلطات الإسرائيلية بعض المنظمات الفلسطينية الغير حكومة بإقامة علاقات مع بعض التيّارات السياسية أو الأحزاب أو الأفراد الفلسطينيين.

يمكن أن يؤدي ذلك إلى اتخاذ إجراءات قانونية تتضمن الاعتقالات أو مصادرة المواد ومنع تلك المؤسسات من العمل في مدينة القدس.

الحاجة للمؤسسات الفلسطينية في القدس الشرقية

2022، قُدر عدد المؤسسات الفلسطينية الغير حكومية والتي تعمل في القدس الشرقية بأكثر من

170 مؤسسة غير حكومية مسجلة (بعضها مسجل في وزارة الداخلية لدى السلطة الفلسطينية، لكنها تعمل في القدس الشرقية). نصف هذه المنظمات، اي حوالي 55%، تستهدف فئة الشباب في القدس (المعاهد التعليمية 42، الرياضة 33، تنمية الشباب والأطفال 20).

بينما يستهدف النصف الثاني تنمية المجتمع (26)، والثقافة (25)، والمرأة (10)، وغيرها من المجالات - مثل الرعاية الصحية، والإعاقة، وحقوق الإنسان، وغيرها (16).

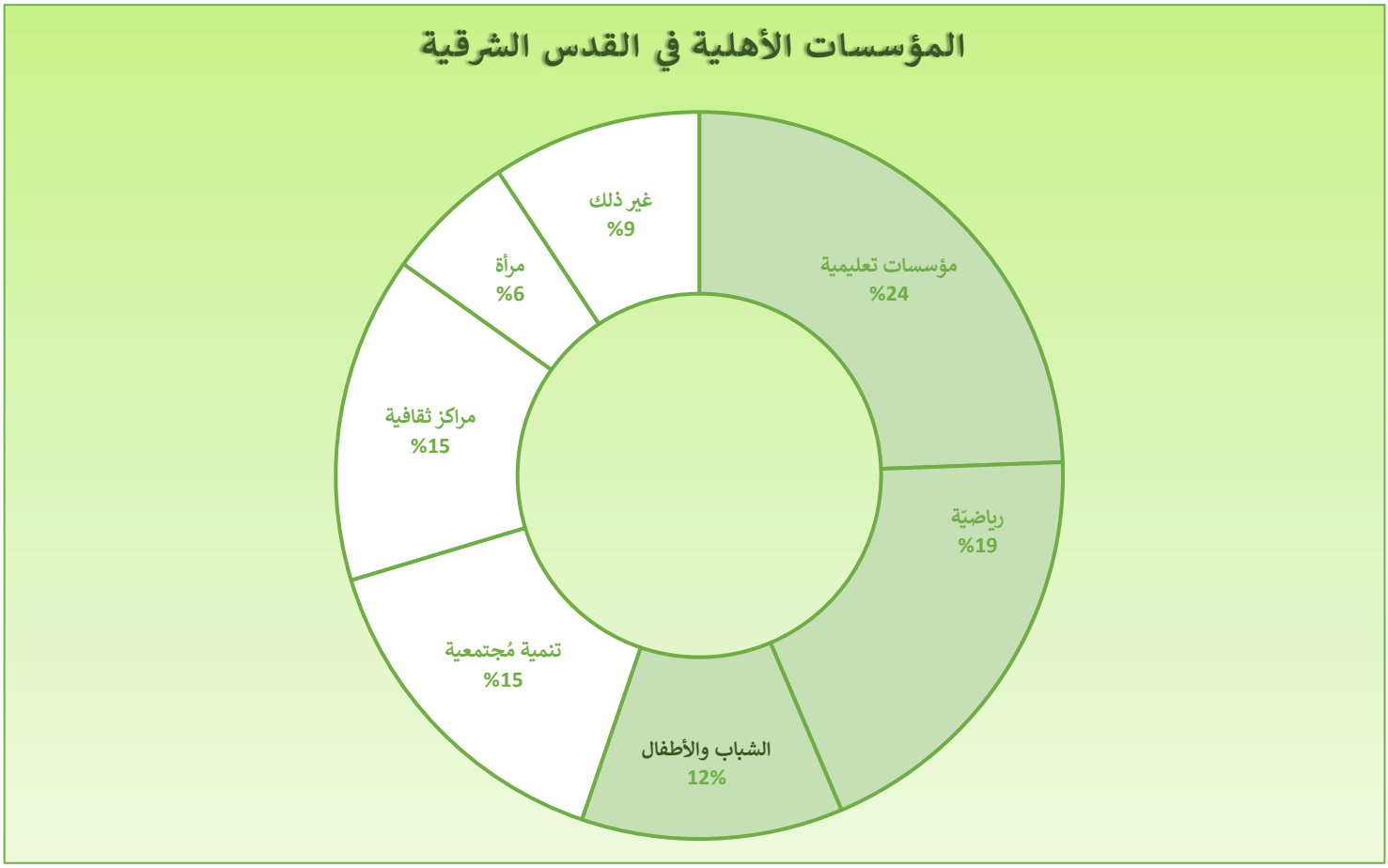

ومن الجدير ذكره أنه لم تعلن أي من هذه المنظمات عن أيٍ أجندة سياسية، فهي تعمل في مجالات مختلفة مثل المساعدة القانونية والدعم النفسي وحقوق الإنسان والأنشطة التعليمية وغيرها من أنواع الخدمات التي تهدف إلى ضمان جودة أفضل لحياة المقدسيين الفلسطينيين. فالسبب وراء الحاجة لمثل هذه المنظمات هو غياب هذا النوع من الخدمات داخل المؤسسات التابعة لبلدية الاحتلال، وانعدام الثقة تجاه المؤسسات ذات الجوهر الإسرائيلي التي لا تعترف بالوضع الاجتماعي والسياسي للفلسطينيين في السياق الفلسطيني. ومع ذلك، يواجه جزء كبير من المؤسسات الفلسطينية العديد من العقبات، مما يؤدي إلى انخفاض قدراتها التشغيلية. على سبيل المثال، القيود المفروضة على توظيف الأفراد الذين يحملون بطاقات هوية فلسطينية (نظرًا لأنهم لن يتمكنوا من دخول القدس للعمل)، والقيود على الإعلان عن أي نشاط عام يخططون للقيام به (حتى لا يتم حظرهم من قبل السلطات الإسرائيلية). حيث

تحتاج العديد من الأنشطة التي تنفّذها المنظمات غير الحكومية الفلسطينية إلى الوجود الفعلي على الأرض، مثل حملات المناصرة في الشوارع، والحشود السريعة الإبداعية، وجولات المخيمات الصيفية. وتتطلب العديد من المناطق العامة مثل باب العامود موافقة البلدية الإسرائيلية للسماح بممارسة الأنشطة فيها، كما أن العديد من المنظمات الفلسطينية لا تفضل أي شكل من أشكال التنسيق والتواصل مع بلدية الاحتلال لأنه يمكن اعتبار ذلك تطبيعاً مع الجانب الإسرائيلي، كما انه يعطي الإحتلال الشرعية على حرية التعبير الفلسطينية في القدس الشرقية.

إضافة إلى ذلك، فإنّه بين عامي 2001 و2006 وعندما قامت إسرائيل ببناء الجدار العازل، اضطرت عشرات المنظمات الفلسطينية إلى إخلاء مقراتها في القدس الشرقية وانتقلت إلى رام الله أو بيت لحم لمواصلة أنشطتها. وقد تمكنت بعض هذه المنظمات من الاحتفاظ ببرامج معينة تهدف إلى خدمة السكان الفلسطينيين في القدس الشرقية.

التضييقات على المؤسسات الفلسطينية – (تضييق المساحات)

أحد المصطلحات الأكثر شيوعًا لوصف وضع المؤسسات غير الحكومية الفلسطينية في القدس الشرقية والتي تعكس حالها هي عبارة "تضييق المساحات"، حيث تشير إلى الاستخدام الممنهج للعقوبات القانونية والإدارية لتقويض وجود منظمات المجتمع المدني الفلسطيني وممثليها.

على الرغم من اختلاف نوع وشدة التحديات التي تواجهها المؤسسات الفلسطينية، إلا أنها تتقاطع جميعها في القيود اليومية المرتبطة بالاحتلال والحصار، ونقص التمويل وتعطيل الوصول إلى الخدمات المالية، والهجمات المباشرة على المؤسسات وطواقم عملهم. على إثر ذلك، فإن العديد من المؤسسات الفلسطينية في القدس الشرقية لا تعمل في وضع مستقر وطبيعي، فهناك تشويش ممنهج عملها، وعدم وضوح لمستقبل هذه المؤسسات، إذ يحوم الخوف من الإغلاق في أي لحظة، ضارباً في عرض الحائط مرونة العمل واستدامته.

أمر إغلاق مدخل مركز النضال في البلدة القديمة

التقييدات المالية واستدامة طاقم العمل

إن المأزق الحقيقي الذي تواجِهَهُ المؤسسات الغير حكومية في القدس يكمن في صراعها مع محدوديّة التمويل، إذ يتم توجيه غالبية التمويل المخصص للمجتمع المدني الفلسطيني نحو المؤسسات العاملة في مناطق الضفة الغربية (تحديداً المنطقة "ج" وغيرها من المناطق المهمشة). وبالتالي، يؤدي ذلك إلى قصور في البرامج المنفذة في مدينة القدس.

علاوة على ذلك، فإن محدودية مصادر التمويل ينعكس بشكل واضح على رواتب العاملين في هذه المؤسسات في القدس، مما يؤدي إلى انخفاض واضح وملموس للدخل الشهري (مقارنة بالظروف المعيشية وتكاليف المعيشة وارتفاع الأسعار في المدينة).

ولذلك، فإن التحدي الرئيسي الذي تواجهه المؤسسات الغير حكومية هو الحِفاظ والإبقاء على موظفيها حتى لا يضطروا للذهاب إلى سوق العمل الإسرائيلي، والذي يوفر دخلاً أعلى بكثير مقارنة بالرواتب التي تقدمها المؤسسات الفلسطينية الغير حكومية الفلسطينية.

ومن هذا المنطلق، يصعُب على مؤسسات المجتمع المدني الفلسطيني التنافس مع المؤسسات المرتبطة بالبلدية أو بالمراكز المجتمعية، ونتيجة لذلك، نجد في كثير من الأحيان أن الموظفين ينجذبون إلى هذه المؤسسات بما انها ستقدم مدخول مالي أعلى لحياتهم.

علاوة على ذلك، بما أن برامج المؤسسات الفلسطينية تعتمد على التمويل "المبني على المشاريع"، فإن ذلك لا يوفر شعوراً بالأمان الوظيفي بين الموظفين إذ لأنه عند الانتهاء من المشروع، من المرجح أن ينتهي عقد الموظف، مما يدفعهم للبحث عن عمل في مكان آخر، حتى خلال فترة المشروع.

البنوك الإسرائيلية والمؤسسات الأهلية الفلسطينية

الجانب الآخر الذي تعاني منه المؤسسات الأهلية في القدس هو الرقابة والتدقيق الشديدين من قبل البنوك الإسرائيلية. حيث تتلقى معظم المؤسسات الأهلية في القدس الأموال والمساعدات المالية من مناطق السلطة الفلسطينية عبر البنوك الإسرائيلية، مما يجعل عملية تلقي المِنح معقدة للغاية، وتقع في ظل ظروف من عدم اليقين، مما يتسبب في تأخير رواتب الموظفين وتأجيل مزعج لالتزامات مالية أخرى.

أحد أبرز الاستراتيجيّات التي تنتهجها البنوك الإسرائيلية هي إصدار تحذيرات للمؤسسات تنص على إغلاق حسابات هذه المؤسسات، ومن ثم العمل على تنفيذ مجموعة من العوائق وتعقيد جميع أنواع المعاملات المصرفية، بما في ذلك الإيداع والسحب، وهذا أحد الأمثلة على "تضييق المساحات"

الخلاصة

إن المؤسسات الأهلية الفلسطينية في القدس هي المساحة الوحيدة المتاحة للفلسطينيين المقدسيين للتواصل مع هويّاتهم، وإيجاد منفذ من الأسرلة المفروضة على المدينة. للأسف **لا تعمل هذه المؤسسات بسلاسة وسهولة، وتتعرض باستمرار لأي تهديد وشيك بالإغلاق** بسبب السياسات الإسرائيلية التي تهدف إلى طمس الهوية الفلسطينية للمدينة، وكل ذلك يتم عبر سياسيات التقييد التي فرضت على واقع تلك المؤسسات.

مركز القدس لحقوق الانسان
12 شارع ابن بطوطة
القدس